الحقّ في المياه وتغيُّر المناخ 2025

تقرير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحرمان المتشابك:

إطار نسوي لتحليل الحق في المياه في المنطقة العربية

جيهان أبو زيد
أناس الحسناوي

دراسات الحالة
إلهام مكي: العراق
عظيمة أبو شاويس: غزة

annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

يُنشر هذا التقرير كجزءٍ من سلسلة تقارير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (AWR) لشبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND). يُعدُّ تقرير الراصد العربي منشورًا دوريًا تصدره الشبكة ويركّز كلّ إصدار على حقٍّ معيّنٍ وعلى السياسات والعوامل الوطنية والإقليمية والدولية التي تساهم في انتهاكه. يتمّ تطوير تقرير الراصد العربي من خلال عملية تشاركية تجمع ما بين أصحاب المصلحة المعنيّين، بما في ذلك المجتمع المدني، والخبراء في المجال، والأكاديميّين، وممثّلي الحكومة في كلٍّ من البلدان الواردة في التقرير، وذلك كوسيلةٍ لزيادة ملكيّة التقرير في ما بينهم وضمان توطينه وتعزيز صلته بالسياق.

يُركّز التقرير السابع للراصد العربي على موضوع الحقّ فِي المياه. وقد اعدّ بهدف تقديم تحليلٍ شاملٍ ونقديّ لوضع الحق في المياه في المنطقة كذلك في سياق التغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة. ويُؤمل أن تُشكّل المعلومات والتحليلات المقدّمة منصّة للدعوة إلى إعمال هذا الحق للجميع.

تعبّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة عن رأي المؤلّف حصراً، ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية، Brot für die Welt، أو المساعدات الشعبية النرويجية.

بيروت، حقوق النشر © 2025. جميع الحقوق محفوظة.

التقرير صادر عن **شبكة المنظّمات العربية غير الحكومية للتنمية**. يمكن الحصول عليه من الشبكة أو يمكن تحميله عن الموقع:

http://www.annd.org

يُحظّر إعادة إنتاج هذا التقرير أو أي جزء منه أو استخدامه بأي طريقة كانت من دون إذنٍ خطّي صريح من الناشر باستثناء استخدام الاقتباسات الموجزة.

بدعم من

Brot für die Welt | Norwegian People's Aid

الحقّ في المياه وتغيُّر المناخ 2025

تقرير الراصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

الحرمان المتشابك:

إطار نسوي لتحليل الحق في المياه في المنطقة العربية

جيهان أبو زيد
أناس الحسناوي

دراسات الحالة

إلهام مكي: العراق

عظيمة أبو شاويس: غزة

المحتويات

لمقدمة: حين يصبح الماء مسألة سياسية	06
الإطار المنهجي: الإيكولوجيا السياسية النسوية	07
المحاور التحليلية	08
الخاتمة: نحو نسوية المياه	18
المراجع	20

01

المقدمة: حين يصبح الماء سؤالًا سياسياً

خرجت شادية أبو جبل، 36 عاماً، من مركز النزوح الذي تقيم فيه في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، ومعها ابنها أحمد البالغ من العمر ست سنوات، يحملان اناءا فارغاً باتجاه إحدى محطات توزيع المياه القليلة المتبقية في المخيم. انضمّا إلى طابور طويل من المنتظرين، حين قصف الجيش الإسرائيلي المحطة فجأة، قتل اثني عشر شخصاً — ثمانية منهم أطفال — وأصاب أكثر من عشرين آخرين، أغلبهم من النساء والأطفال. نجت شادية وابنها من الانفجار، لكنهما عادا كما خرجا: بلا ماء. تساءلت لاحقاً في مقابلة صحفية: «هل نحن أمام الطائرات والموت؟ أم الجوع والتجويع؟ أم العطش ونقص الماء؟»

في عام 2010، أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالقرار 292/64 أن الماء حق إنساني أساسي. غير أن هذا الإعلان لم يُغيّر شيئاً في واقع ملايين الأسر التي تعيش شُح المياه أو انعدامها في المنطقة العربية — لا في كلفة الصهاريج التي تُثقل ميزانيات الأسر الفقيرة، ولا في الأوبئة التي تنتشر حين تنهار شبكات الصرف الصحي، ولا في الأراضي الزراعية التي تجفّ بينما تُوجَّه المياه نحو الزراعات التصديرية. بين الإعلان وهذا الواقع تقع هذه الورقة — لا لتقول إن أزمة المياه تمسّ النساء دون سواهن، بل لتكشف أن تكاليفها لا تتوزّع بالتساوي: فبنى النوع الاجتماعي تجعل النساء المسؤولات الأولى عن تأمين الماء لأسرهن، وبالتالي أول من يتحمّل ثمنه — بالوقت والصحة والفرص الضائعة.

هذه الورقة قراءة سياسية ونسوية في آنٍ واحد: من يملك الماء، ومن يُقرّر توزيعه، ومن يتحمّل ثمن غيابه؛ وهي قراءة تعرّي بنى السلطة التي تُشكّل هذه الأزمة وتُوزّع تكاليفها. تبقى هذه البنى خفيّة حين تُعالَج المياه كمسألة تقنية، وتصبح مرئيةً حين تُقرأ كمسألة عدالة.

وتتناول الورقة هذه البنى عبر أربعة محاور تحليلية: تسليع المياه وتأنيث العبء، عبر تتبّع مسار الخصخصة ورفع التعريفات في المغرب ومصر والأردن واليمن؛ والعنف السياسي والمياه كسلاح، بدراسة حالات فلسطين واليمن والعراق حيث يُستخدم تدمير البنية التحتية المائية أداةً للإخضاع؛ والفقر الريفي والحرمان المائي بوصفهما حلقة إنتاج متبادل تتجذّر في طبقات تاريخية من الاستعمار والتنمية الانتقائية والتقشف النيوليبرالي؛ وأخيراً الاستخراجية العالمية وسرقة المياه، من الاستثمار الأجنبي في الأراضي إلى شركات النفط التي تستنزف المياه الجوفية وتُلوّث ما تبقّى.

ويحضر العراق في كل محور لا بوصفه استثناءً بل نموذجاً كثيفاً تتقاطع فيه هذه المحاور جميعاً: فالأهوار جُفِّفت عقاباً سياسياً، ولم تُستعَد كاملًا بعد عقود، وتُهدَّد اليوم بالجفاف والتلوث النفطي والاستنزاف العابر للحدود. وبالمثل، تُقدّم فلسطين ووادي درعة والمغرب ومصر والأردن واليمن حالاتٍ تُجلّي أبعاداً مختلفة من الحرمان المائي، مما يُتيح للورقة مقارنةً تحليلية لا وصفية.

02

الإطار المنهجي: الإيكولوجيا السياسية النسوية

يقوم التحليل على تتبّع علاقات القوى عبر أربعة مستويات مترابطة لا يُفهم أي منها بمعزل عن الآخر. المستوى العالمي، حيث تُصاغ شروط الإقراض الدولي وتُبرَم عقود الاستخراج وتُحدَّد أجندات مؤسسات كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. والمستوى الوطني، حيث تُقرَّر السياسات الزراعية والمائية وتُوزَّع الميزانيات وتُصاغ التشريعات. والمستوى المحلي، حيث تتشكّل أنماط استخدام الأراضي والمياه وحوكمتها وتتصارع الفاعليات المجتمعية المختلفة. والمستوى الأسري، حيث تُترجَم كل هذه القرارات إلى ساعات عمل يومية وأعباء صحية ومواقف قوة داخل الأسرة. فالأزمات التي تبدو «محلية» أو «أسرية» هي انعكاس للقرارات المتخذة على المستويات الأعلى، مُرشَّحةً عبر بنى النوع الاجتماعي حتى تستقر في جسد المرأة ووقتها.

ويرتكز التحليل في كل محور على خيط ثلاثي موحّد يُجسّد هذا الإطار: من يتحكّم في الماء ويُشكّل سياساته؟ واية أعباء تتحملها النساء؟ وكيف يقاومن؟ هذه الأسئلة تُعيد للنساء فاعليتهن بوصفهن شاهدات وقائدات لا ضحايا.

انطلاقاً من هذا الإطار، تُصيّغ الورقة ما تُسمّيه «الحرمان المتشابك» (Intersectional Deprivation) — مفهوماً تركيبياً يستند إلى التقاطعية التي صاغتها Crenshaw (1989) وإلى أدبيات الإيكولوجيا السياسية النسوية في علاقة النوع بالموارد المائية (Sultana & Loftus, 2012). وقد طُبِّق كلا المفهومَين في سياقات متعددة — جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء — غير أن توظيفهما إطاراً تحليلياً موحّداً على أزمة المياه في السياق العربي تحديداً لم يُعالَج بهذه الصورة في الأدبيات السابقة ، وهي الفجوة التي تسعى الورقة إلى سدّها.

والفارق الجوهري بين «الحرمان المتشابك» و«التفاوتات المتعددة» هو أنه لا يصف تراكماً كمياً لمحاور حرمان مستقلة، بل يصف آلية إنتاج تجعل هذه المحاور تتغذّى بعضها من بعض. فالمرأة الريفية في وادي درعة لا تعاني من ندرة المياه مضافاً إليها فقر مضافاً إليه إقصاء من الحوكمة كمشكلات منفصلة، بل من تقاطع هذه المحاور الذي يجعل كل واحد منها يُشدّد الآخرَين ويُحوّل كل حلٍّ جزئي إلى إجراء قاصر.

03

المحاور التحليلية

المحور الأول: تسليع المياه وتأنيث العبء

لا يمكن فهم هذا التحوّل بمعزل عن البنية الدولية التي أنتجته. فمنذ مطلع التسعينيات، يشترط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول المقترضة إدراج خصخصة المياه أو رفع تعريفاتها ضمن حزمة الإصلاحات المطلوبة مقابل القروض وهو ما يُعرف تقنياً بـ»اشتراطات الإقراض». وقد رصدت دراسة أجرتها منظمة IATP أن اتفاقيات الصندوق في اثنتي عشرة دولة — ثمانية منها في أفريقيا جنوب الصحراء — تضمّنت عام 2000 شروطاً صريحة بهذا الشأن (IATP, 2001). وهذا النمط لم ينحسر بل اتّسع: فقد وثّق مشروع بريتون وودز أن البنك الدولي لا يزال حتى 2024 المحرّك الرئيسي لخصخصة المياه عالمياً، إذ يستخدم موقعه بوصفه أكبر ممول لمشاريع المياه في دول الجنوب أداةً للضغط على السياسات الوطنية (Bretton Woods Project, 2024).

وتكمن الخطورة في البنية المتسلسلة لهذه الاشتراطات: فاجتياز شروط الصندوق يمنح الدولة ما يُعرف بـ»ختم الاعتماد»، الذي يفتح لها بدوره أبواب الاقتراض من مصادر أخرى كالبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأفريقي للتنمية، أو استقطاب شركات إدارة الخدمة متعددة الجنسيات كـ Suez وVeolia الفرنسيتَين؛ ورفض الشرط يُغلق هذه الأبواب مجتمعةً لا قرضاً واحداً فقط وهذا ما يجعله إكراهاً بنيوياً لا خياراً. وهكذا يتشكّل هرم الفاعلين: مؤسسات الإقراض تضع الشروط، والشركات متعددة الجنسيات تُدير السوق المفتوح، والدولة وسيط يترجم الشروط إلى سياسات وطنية تصل تكاليفها إلى المواطن الأفقر في شكل فواتير مرتفعة وخدمات متراجعة.

وفي مصر، ساعدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام 2004 على إنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي مع تبنّي «استعادة التكاليف» مبدأً تنظيمياً (USAID, 2012). وفي الأردن — أحد أشد بلدان العالم شُحّاً مائياً والمستضيف لأكثر من مليون لاجئ سوري (IMF, 2017) — ربطت وكالة التعاون الألماني KfW والوكالة الفرنسية AFD تمويلهما لقطاع المياه باشتراطات إصلاحية تشمل تحسين الأداء المالي لشركات المياه، أي رفع التعريفات تدريجياً نحو تغطية التكاليف الكاملة (AFD & KfW, 2019)؛ وقد رُفعت فعلًا بنسبة 4.6% سنوياً حتى 2030 (International Growth Centre, 2025). أما في اليمن فارتفعت تكاليف المياه بأكثر من 400% في بعض الأرياف مقارنةً بما قبل الصراع (Carnegie Endowment for International Peace, 2025)، فيما يُفاقم القطاع الخاص غير المنظّم استنزاف المياه الجوفية بدل صونها (Al-Qadasi et al., 2025).

ما يجمع هذه السياقات ليس تشابه الآليات بل وحدة المنطق: إعادة تعريف المياه من حق جماعي تلتزم الدولة بضمانه — كالحق في الغذاء والهواء النظيف — إلى سلعة يحكمها منطق القدرة على الدفع. وقد وثّقت (Bakker 2004) أن المياه لا تخضع لمنطق السوق بطبيعتها: فلا يمكن الاستغناء عنها، ولا استبدالها، ولا تخزينها كبضاعة — مما يجعل تسليعها مصدراً حتمياً للفشل، تتحمّل تكاليفه الفئات الأقل قدرةً على الدفع، وهي في هذه السياقات جميعاً النساء، بحكم بنى النوع الاجتماعي التي تجعلهن المسؤولات الأولى عن تأمين الاحتياجات المائية للأسرة.

وتتجلّى هذه التداعيات أولًا في ما يمكن تسميته «ضريبة الوقت والجسد»: الساعات اليومية المهدورة في التنقل إلى مصادر بعيدة، والانتظار، والحمل، والتخزين. ففي اليمن، تستلزم رحلات جلب الماء في محافظة تعز التنقّل لمسافات طويلة والانتظار أمام نقاط التوزيع

أو الآبار النائية، في ظل اقتصاد الصهاريج الذي يستنزف ما تبقّى من دخل الأسرة (Human Rights Watch, 2023)، وهو عبء يسحب الفتيات من المدارس قبل أن يسحبهن الفقر (FairPlanet, 2026). وفي المغرب القروي، تتحمّل الفتيات منذ سن مبكرة مسؤولية التزوّد بالماء من منابع بعيدة، مما يُقلّص فرص التعلم، فيما يؤدي غياب البنى الصحية في المدارس إلى دفع كثيرات منهن إلى الانقطاع المبكر عن الدراسة (مسالم، 2025). والمفارقة الجوهرية هنا أن خطاب السياسات المائية السائد يُقدّم الحلول التقنية — كالري بالتنقيط والسدود والشركات الجهوية — باعتبارها الطريق إلى الكفاءة، دون أن يحتسب هذه الساعات المسروقة من حياة النساء والفتيات ضمن أي معادلة تكلفة. وهو بالضبط ما تُسمّيه Sultana (2020) «العمل المُجسَّد غير المرئي»: العمل الذي لا يظهر في الإحصاءات لأنه يُنجزه من لا صوت له في صياغتها. ويمتد هذا العبء إلى الصحة: فانهيار منظومة المياه في اليمن أسفر عن وباء الكوليرا الذي حصد أكثر من ألفَي ضحية في تعز عام 2017 وحدها (Human Rights Watch, 2023)، وتتحمّل النساء هذا العبء الصحي بصورة مضاعفة بوصفهن المسؤولات عن تطهير المياه والرعاية الصحية للأسرة، وفي الوقت ذاته الأكثر عرضةً لأمراض المياه الملوّثة خلال الحمل والرضاعة (Sultana, 2020).

غير أن الضريبة الأشد وطأةً — والأقل حضوراً في الأدبيات المقارنة — هي «العنف البنيوي المتراكم»: السلسلة السببية غير المرئية بين ندرة المياه وتفكّك البنى الاجتماعية وإنتاج العنف. ففي واد الرمان، إحدى قرى ضواحي مكناس بجهة فاس-مكناس المغربية، تكشف شهادة امرأة في الثلاثين من عمرها عن هذه السلسلة بوضوح قاسٍ: اضطر زوجها إلى الهجرة بسبب انهيار الإنتاج الفلاحي جراء شُح الماء، فأصبحت تنفر من جسدها وترفض العلاقة الزوجية لإحساسها بعدم النظافة، مما أفضى إلى عنف داخل الأسرة، ودفعها إلى تزويج ابنتها ذات الخمس عشرة سنة «مخرجاً» من مصير مشابه (مسالم، 2025). وفي اليمن، وثّقت هيومن رايتس ووتش (2023) تعرّض النساء والفتيات للتحرش والعنف الجنسي خلال رحلات جلب الماء في مناطق النزاع. وما يجمع الحالتين — رغم بُعد سياقَيهما — هو أن العنف ليس استثناءً بل عَرَضٌ لاختلال بنيوي في توزيع الموارد والسلطة، يُؤطّره Boelensg Zwarteveen (2014) ضمن مفهوم «العدالة المائية» بوصفها قضية تتشابك فيها أبعاد التوزيع والاعتراف والتمثيل.

استراتيجيات مقاومة النساء

تُمثّل حالة فجيج نموذجاً صريحاً لصراع بين منطقَين لا يلتقيان. الدولة المغربية أصدرت قانون 83.21 لنقل إدارة المياه من السكان إلى شركة حكومية، لكن ما أغفله هذا القرار أن فجيج واحة تعتمد على نظام ري عمره قرون، يُدار بقواعد عرفية دقيقة أشادت بها منظمة الفاو كنموذج ناجح (مسالم، 2025) — أي أن الدولة استبدلت نظاماً ناجحاً بآخر لم يُثبت نجاحه بعد. هذا ما فجّر الرفض الشعبي2023- لنقل تدبير الماء إلى «مجموعة الشرق للتوزيع». كانت النساء في مقدمة هذا الرفض، خرجن بالحايك التقليدي لبعث رسالة مباشرة: نحن أصحاب هذا المورد ونعرفه أكثر منكم. فجيج إذن ليست قصة احتجاج على فاتورة ماء، بل قصة مجتمع يرفض أن تُصادَر إدارته لحياته باسم التحديث.

تُقدّم زاكورة نموذجاً مكمّلًا لفجيج. فقد اندلعت احتجاجات شعبية ضد التوسع في زراعة البطيخ الأحمر التي تستنزف كميات ضخمة من المياه الجوفية (3000-4000 م³ للهكتار)، فاضطرت السلطات إلى إصدار حظر مؤقت على هذه الزراعات سنة 2024 (مسالم، 2025؛ Bossenbroek et al., 2023) — لكن هذا الحظر كشف عن حقيقة مهمة: الدولة أسكتت الغضب دون أن تعالج سببه. فالمسؤول الذي أصدر قرار الوقف لم يسأل لماذا حدث هذا الاستنزاف أصلًا، ولم يواجه المستثمرين الكبار الذين يجنون الأرباح، ولم يتم التراجع عن سياسة زراعية تشجع تصدير المحاصيل على حساب المياه النادرة.

وإلى جانب هذين الشكلين، ثمة ما يُسمّيه Scott (1985) «أسلحة الضعفاء»: التكيّف اليومي الصامت. ففي اليمن، تحصر النساء استهلاكهن من السوائل تفادياً لدورات مياه غير آمنة (Human Rights Watch, 2023)، وفي المغرب القروي تبني النساء شبكات تضامن غير رسمية لمشاركة المياه وتحويل نقاط الانتظار إلى فضاءات للتضامن المجتمعي. وهذه الممارسات تُشكّل ما تُسمّيه Sultana (2020) «الفاعلية المُجسَّدة» غير أنها تحمل تناقضاً جوهرياً: فهي تُمكّن من الصمود، لكنها تُسهم في استدامة الأزمة نفسها.

تكشف القراءة المقارنة أن أزمة المياه ليست ندرةً طبيعية ولا إخفاقاً تقنياً، بل أزمة توزيع سياسي تتشكّل على محاور الطبقة والنوع والجغرافيا.

المحور الثاني: الحرب عبر السيطرة على المياه

حين تُستخدم المياه سلاحاً، لا يقتصر الضرر على العطش. تتوقف المضخات، وتنهار شبكات الصرف الصحي، وتتلوّث الفرشات الجوفية، وتُغلق مسالك الوصول إلى نقاط التوزيع. وفي كل هذه اللحظات، تقف النساء في الخط الأمامي، إذ تتحوّل مسؤوليتهن المعتادة عن تأمين الماء للأسرة، في بيئة الحرب، من عبء يومي إلى مخاطرة بالحياة. غير أن توظيف المياه سلاحاً لا يتخذ شكلًا واحداً، بل يتوزّع على نموذجَين متمايزَين في أدواتهما وفاعليهما وطريقة إفلاتهما من المحاسبة.

النموذج الأول: الاستعمار المائي المؤسَّس - فلسطين وغزة

تُجسّد الحالة الفلسطينية الشكل الأكثر مأسَسةً من أشكال توظيف المياه سلاحًا في تاريخ المنطقة. فمنذ احتلال الضفة الغربية عام 1967، بنت إسرائيل منظومة قانونية وعسكرية لحصر المياه في يدها، بما في ذلك أوامر تحظر حفر آبار جديدة من دون ترخيص، علمًا أنّ هذه التراخيص نادرًا ما تُمنح، وأوامر تُجمّد تطوير البنية التحتية الفلسطينية، وإدارة منفردة للمصادر المشتركة. ثم جاء جدار الفصل ليُرسّخ هذا الواقع جغرافيًا، عازلاً خلفه 27 بئرًا ارتوازيًا و32 ينبوعًا، ومُكرّسًا فجوة لا يمكن تفسيرها بالندرة، إذ يحصل الفلسطيني على 73 لترًا يوميًا، مقابل أكثر من 300 للمستوطن. هذه ليست ندرة مناخية بل هندسة سياسية مقصودة، إذ إنّ المياه مشتركة جيولوجيًا لكن القانون الإسرائيلي يحوّل هذا الاشتراك إلى احتكار.

وفي غزة، يتّضح المشهد أكثر. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، دُمِّر أكثر من 85٪ من بنية المياه والصرف الصحي، وقُطعت الكهرباء عن محطات الضخ والتحلية، وأغلقت إسرائيل خط الإمداد الرئيسي. هذا التسلسل لا يترك مجالاً للتأويل: فالحرمان المائي في غزة ليس أثرًا جانبيًا للحرب، بل قرارًا موثّقًا بأوامر وآليات تحكّم مباشرة، وهو ما تُحرّمه المادة 54 من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977. غير أن صمت المؤسّسات الأممية وغياب أيّ عقوبة لا يدلّان على تقصيرٍ فحسب، بل يمنحان غطاءً ضمنيًا يجعل استمرار هذه الانتهاكات ممكنًا من دون عقاب.

والثمن الذي تدفعه النساء تحديدًا موثّق بدقة. ففي غزة، عانت نحو 92٪ من النساء الحوامل من التهابات حادة جراء انعدام المياه النظيفة، وارتفعت حالات الحمل العالي الخطورة والإجهاض المفاجئ بنسبة 100٪، فيما انتشرت اضطرابات الدورة الشهرية في بيئات الاكتظاظ وانعدام الخصوصية. وفي الضفة الغربية، تقضي النساء في المنطقة C ساعات يوميًا في شراء مياه من صهاريج تبيعها أحيانًا بأسعار مضاعفة، بل إن بعض هذه المياه مسروق من الآبار الفلسطينية ذاتها. وحين تحاول النساء الوصول إلى ينابيع تقع في مناطق يطالب بها المستوطنون، يواجهنَ مخاطر أمنية. ولا يشكّل غياب أيّ محاسبة قانونية إغفالاً تقنيًا، بل يظهر أن بروتوكولات الضرر الدولية كُتبت بلغة لا تراعي الأبعاد الجندرية للمدنيّين، ولا تعترف بالضرر الذي يلحق بالبيولوجيا التناسلية للنساء كضررٍ مستقل قابل للتعويض.

دراسة حالة: أزمة المياه في غزة

عظيمة أبو شاويش

خلال الحرب المندلعة منذ السابع من أكتوبر 2023، تحوّلت المياه إلى أداة رئيسية من أدوات الضغط العسكري والسياسي في قطاع غزة، إذ واجه السكان نقصاً غير مسبوق في مياه الشرب والاستخدام البشري، نتيجة تدمير شبه كامل للبنية التحتية، وقطع الإمدادات الخارجية، ومنع دخول الوقود اللازم لتشغيل المنشآت المائية — وهو ما أنتج كارثة بيئية وصحية واجتماعية متكاملة.

سياسات الحرمان المتعمد

تبنّت إسرائيل مع بداية الحرب سياسة علنية وممنهجة لقطع المياه عن غزة كشكل من أشكال العقاب الجماعي، عبر مسارين متوازيين: قطع خطوط الإمداد الثلاثة الأساسية المغذية للقطاع من قِبل شركة "ميكوروت" الإسرائيلية، وقطع الكهرباء كلياً ومنع دخول الوقود عن المنشآت الحيوية، بما فيها محطات تحلية المياه والآبار الجوفية ومحطات ضخ الصرف الصحي — ما أدى إلى شلل فوري لمنظومة المياه بأكملها.

ترافق ذلك مع دمار عسكري مباشر: فقد أضرّ القصف الجوي والمدفعي بأكثر من 90% من البنية التحتية المائية، من محطات التحلية إلى الخزانات والآبار وآلاف الكيلومترات من الأنابيب، بينما واجهت مصلحة مياه بلديات الساحل — الشركة الرئيسية لمياه القطاع — عقبات كبيرة في الإصلاح، مع تعرّض عمال الصيانة أنفسهم لاستهداف مباشر أثناء عملهم.

السيطرة التاريخية على وادي غزة

يمتد وادي غزة، المجرى الطبيعي الذي يغذّي الخزان الجوفي للقطاع، من جبال الخليل والنقب إلى البحر المتوسط، قاطعاً غزة من الشرق إلى الغرب. وقد أحكمت إسرائيل سيطرتها عليه عبر عقود سابقة، واشتد هذا الإحكام خلال حرب أكتوبر 2023، عبر شبكة من السدود الصغيرة والمنشآت التحويلية أُقيمت داخل حدود إسرائيل قبل وصول الوادي إلى غزة، لتحويل مياهه إلى مشاريعها الزراعية. وأدى هذا الحجز المستمر إلى جفاف شبه كامل لمجرى الوادي على مدار العام، فحُرم الخزان الجوفي في غزة من تغذيته الطبيعية بالمياه العذبة، وهو ما سرّع تداخل مياه البحر مع المياه الجوفية العذبة.

البُعد السياسي: التعطيش أداة تهجير

لا يمكن فصل أزمة المياه في غزة عن سياقها السياسي؛ فقد استخدمت إسرائيل التجويع والتعطيش خلال حرب 2023 كسياسة لفرض التهجير القسري، عبر جعل القطاع بيئة غير صالحة للحياة البشرية تنعدم فيها مقومات البقاء الأساسية، سعياً لتحقيق مكاسب ديموغرافية وأمنية على حساب الحقوق المدنية الأساسية للسكان.

الأثر على النساء

تحمّلت النساء والفتيات عبئاً مضاعفاً من هذه الأزمة: فحرمانهنّ من الوصول إلى مياه نظيفة ومرافق صحية ووسائل نظافة أساسية فاقم معاناتهنّ الصحية والنفسية وأضعف كرامتهنّ. فعلى صعيد النظافة الشخصية، أدى عجزهنّ عن الاستحمام أو تغيير الملابس أو الحصول على الفوط الصحية إلى تفاقم مشاكل الدورة الشهرية والتهابات متكررة. وعلى صعيد الحمل والولادة، تعرّضت الحوامل لمضاعفات خطيرة نتيجة غياب المياه النظيفة في المستشفيات، حيث يعتمد غسيل الكلى والولادة على محطات تحلية متضررة. أما على صعيد الأمراض المعدية، فقد أدى الاكتظاظ في الملاجئ مقروناً بندرة المياه إلى انتشار الإسهال والتهابات الجلد، مع تعرّض النساء لمخاطر أعلى بحكم مسؤولياتهنّ في رعاية الأطفال.

الحياة اليومية تحت الحصار المائي

تحوّل الحصول على بضعة لترات من الماء إلى معركة بقاء يومية، إذ يضطر الأطفال والنساء للسير مسافات طويلة والانتظار في طوابير لساعات للحصول على مياه قد لا تكون نظيفة أصلًا. وأمام انعدام الخيارات في مخيمات النزوح، اعتمد السكان على مياه آبار شديدة الملوحة والتلوث، ما أنتج كوارث صحية موثّقة دولياً: تفشٍّ واسع للأمراض المنقولة بالمياه والأمراض الجلدية نتيجة غياب النظافة الشخصية واختلاط مياه الشرب بالصرف الصحي، وانتشار واسع لحالات الإسهال الحاد والتهاب الكبد الوبائي (أ)، بل وعودة شلل الأطفال إلى الظهور في غزة بعد غياب دام قرابة ربع قرن.

النموذج الثاني: الحرب المائية بالوكالة — العراق واليمن والسودان

في مقابل نموذج الاستعمار المباشر المؤسَّس، تتّخذ الحرب على المياه في العراق واليمن والسودان ملامح مختلفة بنيوياً تجعل المحاسبة أشد استعصاءً: الأداة ليست جيشاً استعمارياً خارجياً بل فصائل مسلحة ودولًا مجاورة وشركات متعددة الجنسيات تتشابك في إنتاج الحرمان المائي كلٌّ بآلياتها وبمستوى مختلف من الإفلات من المحاسبة. وهذا «التأميم الظاهري» لأدوات الحرب المائية يضمن للقوى الخارجية المهيمنة إعفاء نفسها من المسؤولية الجنائية، في حين تدفع النساء ثمنه.

الحالة العراقية بالغة التعقيد لأن الحرمان المائي فيها تراكم عبر ثلاثة مستويات تعمل في آنٍ واحد. الأول خارجي مزمن: تركيا بنت أكثر من 22 سداً و19 محطة كهرومائية على روافد دجلة والفرات، وأعادت إيران هندسة التدفق عبر سدود وأنفاق تحويل، كل ذلك دون معاهدات ملزمة تحمي الحصة العراقية (Chatham House, 2025؛ Al-Ansari, 2025). الثاني داخلي مسلّح: حين اجتاح داعش العراق عام 2014 استولى على سدود الموصل والحديثة والفلوجة وبعقوبة واستخدمها حجباً وإغراقاً وتلويثاً (Clingendael, 2016؛ EPIC, 2017). لكن ثمة مستوى ثالث يسبق هذين ويُفسّرهما: فقد نفّذ نظام صدام تجفيفاً ممنهجاً للأهوار بين 1991 و1997 عقاباً على انتفاضة الجنوب، ثم جاء قطاع النفط ليُكمل التدمير مستنزفاً ما تبقى من مياه لرفع ضغط الخزانات (Carnegie Council, 2004؛ Circle of Blue, 2013). والنتيجة: أكثر من 90% من مساحة الأهوار تحوّلت إلى سهوب ملحية واقتُلع نحو 500,000 شخص من أرضهم (UNEP, 2001)، فيما بقيت بغداد عاجزة عن المواجهة في ظل فساد وصراع نفوذ أضعفا أي قدرة مؤسسية على الاستجابة (Chatham House, 2025).

والثمن الذي دفعته النساء لا يُقاس بالنزوح وحده. قبل التجفيف كانت النساء يملكن استقلالية اقتصادية حقيقية من صيد السمك وتربية الجاموس وصناعة الألبان والحصير. حين جفّت الأهوار انهار هذا الاقتصاد، فأصبحت المرأة أكثر اعتماداً على الرجل، وتحوّلت الفتيات إلى «حل» لأزمة الفقر عبر الزواج المبكر (حمادي، 2024؛ درج، 2019). وعلى هذا الخسارة الاقتصادية تتراكم خسارة بيولوجية موثّقة: ففي مناطق الفلوجة والموصل وصلت معدلات التشوهات الخلقية إلى 48 حالة لكل ألف ولادة، وتجاوزت معدلات الإجهاض 30% في القرى الأكثر تلوثاً بمخلفات الذخائر (Al-Sabbak et al., 2012)، فيما تواصل شركات النفط تلويث شط العرب محوّلةً منابع الشرب التقليدية إلى مصادر تسمّم بطيء (منظمة طبيعة العراق، 2023). وتحمل النساء هذا الثمن مضاعفاً لأنهن المسؤولات عن تطهير المياه وتحضير الطعام، والأكثر عرضةً للتلوث خلال الحمل والرضاعة، والمُكرَّسات لرعاية أطفال مرضى في ظل نظام صحي منهك. وهن أنفسهن المُقصيات شبه كلياً عن قرارات إدارة المياه وإعادة التأهيل، فتُصمَّم الحلول دون أصوات من تعيش المشكلة يومياً (حمادي، 2024).

في اليمن، تُمضي النساء في أرياف تعز والحديدة وحجة بين أربع وست ساعات يومياً في رحلات جلب الماء قاطعاتٍ خمسة إلى سبعة كيلومترات تحت حمولة تصل إلى عشرين كيلوغراماً (OCHA, 2023)، مما يحرم ما يقارب 70% من الفتيات في مناطق النزاع من التعليم الأساسي. وتكشف تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان أن أكثر من 35% من حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي تقع خلال رحلات جلب الماء أو في محيط نقاط التوزيع (UNFPA, 2022).

في السودان، سيطرت فصائل مسلحة على محطات مياه الشرب الرئيسية في الخرطوم والجزيرة واستخدمتها للمساومة العسكرية، مُحوّلةً الحرمان المائي أداةً لتركيع المدن. وأسفر ذلك عن تفشّي الأوبئة المعوية والتهابات تناسلية حادة في مخيمات النزوح (هيومن رايتس ووتش، 2024)، فيما تعرّضت مئات النساء لعنف جنسي أثناء خروجهن للبحث عن مياه بديلة

فاعلية النساء ومقاومتهنّ: من البقاء إلى إنتاج المعرفة

لا تقتصر النساء في سياقات الحرب المائية على تحمّل الأثر؛ فهن يُنتجن استراتيجيات مقاومة تتوزّع على ثلاثة مستويات. الأول هو إدارة البقاء اليومية: ففي فلسطين، تقود النساء حراسةً جماعية للينابيع والآبار في قرى مثل بردلة والعوجا بالضفة الغربية، لأن استمرار الري يعني استمرار الزراعة، واستمرار الزراعة يعني دليلًا قانونياً حياً على أن الأرض مسكونة ومستخدمة، مما يُعقّد أي مسعى للإخلاء الاستيطاني (منظمة الحق، 2025). وفي غزة، ابتكرت لجان نسوية وحدات تصفية رملية وقماشية بدائية لتعويض تدمير محطات التحلية. وفي اليمن والسودان، طوّرت النساء آلية «إدارة المياه الرمادية»: تجميع مياه الاستخدام

المنزلي وإعادة تصفيتها تقليصاً للحاجة إلى رحلات الجلب الخطرة (مرصد نساء اليمن، 2023).

الثاني هو التنظيم الجماعي وبناء الحوكمة البديلة: في أرياف اليمن، شكّلت النساء «لجان مياه نسوية غير رسمية» تولّت حماية الآبار الجوفية ووضع قواعد توزيع يومية لمنع النزاعات حول نقاط الضخ، وتنظيم حملات لتركيب مضخات بالطاقة الشمسية (مرصد نساء اليمن، 2023). وفي الضفة الغربية، تقود النساء مقاومةً بيئية مؤسّسية عبر اتحاد لجان العمل الزراعي المؤسَّس عام 1986، الذي يدعم 47 لجنة زراعية محلية في الضفة وغزة وينفّذ تدخلات مائية مباشرة لصالح المزارعين في الأغوار وريف الخليل، فضلًا عن توثيق انتهاكات الاحتلال المائية وتقديمها في منابر دولية (UNDP, 2016). وهذا العمل يكتسب أهميته من حجم الفجوة: إسرائيل تسيطر على 85% من الموارد المائية المتجددة في الضفة وتسحب 750 مليون متر مكعب سنوياً — ضعف ما يحتاجه سكانها — بينما لا يتجاوز نصيب الفلسطيني اليومي (73 لتراً كما أسلفنا) الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية والبالغ 100 لتر. والنساء اللواتي يعشن هذا الحرمان يومياً هن أنفسهن من يقدن توثيقه والمطالبة بتغييره.

الثالث هو إنتاج المعرفة كفعل مقاومة: فقد عملت ناشطات في «شبكة النساء العراقيات» بالتعاون مع منظمة طبيعة العراق على جمع بيانات حيوية مباشرة من نساء الأهوار حول نسب الإجهاض وأمراض الحوض المرتبطة بسمية الملوثات النفطية، وتقديمها في تقارير موازية لوزارة الموارد المائية لفرض ملف الصحة الإنجابية بنداً إلزامياً في مفاوضات المياه العابرة للحدود. وهو ما يُعدّ دليلًا مقبولًا في الفضاء السياسي , أي ما تُسمّيه الإيكولوجيا السياسية النسوية «إعادة تعريف المعرفة المشروعة».

لكن هذه الأشكال الثلاثة من المقاومة، مهما بلغت أهميتها، تبقى غير كافية ما لم ترافقها تحوّلات على مستوى المؤسسات والقوانين. فعلى مستوى القانون الدولي، يجب أن يُعترَف بالأضرار الصحية التراكمية التي تصيب النساء — كالتشوهات الخلقية وارتفاع معدلات الإجهاض والأمراض المزمنة — بوصفها ضرراً قانونياً قائماً بذاته، وعلى مستوى المحاسبة، يجب ألا تُعفى الدول التي تموّل أو تدعم أطرافاً في حروب بالوكالة من المسؤولية عن الحرمان المائي الناتج عنها. وعلى مستوى مفاوضات تقاسم المياه بين الدول، يجب أن تتضمن معايير تتجاوز حساب كمية المياه بالمتر المكعب، لتشمل أيضاً حساب الوقت والصحة اللذين تخسرهما النساء والرجال يومياً بسبب هذا الحرمان.

المحور الثالث: الفقر الريفي والحرمان المائي بنية واحدة بوجهَيْن

ثمة فرق جوهري بين الفقر الريفي والحرمان المائي الريفي، وإن كان كل منهما يُغذّي الآخر. الفقر الريفي حرمان بنيوي واسع يطال الأرض والعمل والخدمات والتمثيل السياسي. أما الفقر المائي الريفي فهو أحد أشد تجلياته وطأةً على النساء تحديداً، بحكم موقعهن الأول في تأمين الماء للأسرة. والعلاقة بينهما دائرية: الفقر يُعيق الوصول إلى المياه، والحرمان المائي يُعيد إنتاج الفقر بسرقة الوقت والصحة والفرص. وكلاهما ليس قدراً جغرافياً بل نتاج قرارات سياسية متراكمة عبر ثلاثة مستويات زمنية: الاستعمار الذي فكّك أنظمة التدبير المحلي، والتنمية الانتقائية بعد الاستقلال التي دعمت بعض المناطق على حساب الريف الهامشي، وموجة التقشف النيوليبرالي التي نقلت أعباء الدولة إلى الأسر — والنساء تحديداً.

تضرب جذور الفقر الريفي والحرمان المائي في الحقبة الاستعمارية، يكفي استحضار ثلاثة أمثلة متباعدة جغرافياً لكنها تعكس منطقاً واحداً. في مصر والسودان، لا تزال معاهدتا 1929 و1959 البريطانيتا الصنع تُحدّدان حصص النيل حتى اليوم: خُصّصت 55.5 مليار م³ لمصر و18.5 للسودان، فيما لم تُعطَ إثيوبيا — التي تُساهم بـ86% من تدفق النيل — حصةً تُذكر (Halidu et al., 2025؛ Ibrahim, 2024). وهذه المعاهدات الاستعمارية هي في قلب أزمة سد النهضة اليوم نزاع حي يدور بين دول مستقلة لكنه مكتوب بحبر استعماري.

وفي المغرب، كانت الخطارات — شبكة أنفاق تحت أرضية تجمع المياه الجوفية وتوزّعها بعدالة بين القرى وفق عقود اجتماعية راسخة — تُؤمّن الري في واحات تافيلالت وأجزاء واسعة من درعة. فحين أحلّت الإدارة الاستعمارية الفرنسية مضخاتها الحكومية وسدودها محل هذا النظام الجماعي، انهار منسوب المياه الجوفية تدريجياً، وتراجع عدد الخطارات النشطة من 80 إلى 19 فقط (Lightfoot, 1996) فلم يُسرق الماء وحده، بل سُرقت معه المعرفة الجماعية بتوزيعه. وحين تعطّلت تلك المضخات أو انسحبت الدولة لاحقاً، لم يجد المجتمع

أمامه لا نظامه القديم الذي اندثر ولا بديلًا يعمل، فبقي أمام ماء لا يستطيع إدارته بعدالة.

ومع استقلال المغرب عام 1956، لم تتغير البنية بل تغيّرت أشكالها. قامت سياسة السدود الكبرى منذ الستينيات على منطق انتقائي صريح: استثمارات ضخمة وُجّهت نحو الزراعات الأكثر ربحية، مع إهمال ممنهج للريف الجنوبي الشرقي. وقد استهدف مخطط المغرب الأخضر 19% فقط من الأراضي، فيما ظل أكثر من 80% من أراضي الفلاحين الصغار خارج نطاقه (Ibrahimi, 2025). والمعادلة واضحة: الفلاح الصغير المُقصى من الدعم لا يملك موارد لحفر آبار عميقة، فيما تُستنزف الفرشات المائية المشتركة لصالح الزراعات التصديرية الكبرى، وهكذا يتحوّل الحرمان المائي من مشكلة قابلة للحل إلى معضلة بنيوية.

وفي فلسطين تحت الانتداب البريطاني، سعى المستعمر إلى استبدال أنظمة تقاسم المياه المحلية بنظام تسجيل حقوق مستوحى من ولاية وايومنغ الأمريكية، واصفاً هذه المصادرة بـ«هدية الحضارة» (Violante, 2021). وفي العراق، رسم البريطانيون خرائط تصريف الأهوار ذاتها التي استخدمها لاحقاً نظام صدام في مخططات التجفيف، تسلسل لافت يكشف كيف يُعيد منطق الاستخراج إنتاج نفسه عبر أنظمة سياسية مختلفة.

ما تكشفه هذه الأمثلة معاً هو أن الاستعمار أحدث ضرراً مزدوجاً: ضرر مباشر بتحويل المياه من موارد جماعية إلى أدوات سلطة، وضرر أعمق بتفكيك أنظمة الحوكمة المحلية التي كانت تُتيح للمجتمعات إدارة الشح بنفسها. وما نُسمّيه اليوم «أزمة المياه» هو في جزء منه استمرار لسياسات رُسمت قبل قرن (Bossenbroek & Ftouhi, 2024).

ثم جاءت برامج التعديل الهيكلي منذ الثمانينيات لتُضيف طبقة ثالثة: تقليص الخدمات العامة وخصخصة أجزاء من القطاع المائي، مع تبرير ذلك بسرديات تصف سكان الأرياف بالإسراف وسوء التدبير (Davis, 2006). حين تنسحب الدولة من تقديم الخدمات المائية لا تنسحب الحاجة إليها، بل تنتقل مسؤوليتها إلى الأسر، وداخل الأسر إلى النساء. ويُثبت البحث الميداني في منطقة درعة-طافيلالت — أفقر جهات المغرب — أن التفاوتات بين الريف والمدينة متجذّرة منذ الحقبة الاستعمارية، وأن السياسات الراهنة تُهمّش مجتمعات محرومة أصلًا بدل إنصافها (MERIP, 2021).

ويتجلى أثر هذه السياسات على النساء تحديداً في وادي درعة: حين يتحوّل الحرمان المائي إلى واقع يومي، كثيراً ما يهاجر الرجل إلى المدينة بحثاً عن عمل فتبقى المرأة لتحمل وحدها ما كان عبئاً مشتركاً. وهكذا يُصبح الحرمان المائي محرّكاً للتفاوت داخل الأسرة ذاتها: تضطر الفتيات إلى مساعدة أمهاتهن في جلب الماء بدل الذهاب إلى المدرسة، وتستنزف ساعات الرعاية المائية وقتاً كان يمكن توظيفه في الإنتاج والتكوين، ويتحوّل الماء من مورد مشترك إلى عبء فردي تتحمله المرأة (Bossenbroek & Ftouhi, 2024).

وفي العراق تبلغ هذه الطبقات ذروتها في الأهوار، حيث خلّف التجفيف الممنهج الذي فُصّل في المحور الثاني (1991-1997) أثراً نوعياً على النساء لم يحظَ باهتمام كافٍ في الأدبيات. فقبل التجفيف كانت نساء المعدّان يشتغلن بجمع القصب والحرف اليدوية والعناية بالجاموس والبيع في الأسواق، أدوار إنتاجية كاملة خارج المنزل. بعد التجفيف انحسرت هذه الأدوار وانكفأت النساء إلى الأعمال المنزلية وحدها. والأشد إيلاماً أن المعرفة التقليدية التي حملتها النساء — إيقاعات الأهوار وأنواع الأسماك ومواسم القصب وعلامات التلوث — باتت تندثر تدريجياً مع رحيل الجيل الذي عاشها (Al-Mudaffar Fawzi et al., 2016).

وبعد عام 2003 لم يتحقق الانتعاش الذي بشّرت به الوعود الدولية. فرغم عودة نحو 250,000 من سكان الأهوار إثر ذروة التعافي عام 2020، تُهدد موجة جفاف جديدة المنطقة مجدداً، مدعومةً بتراجع تدفقات المياه من السدود التركية (Yale Environment 360, 2023) وعمليات النفط المكثّفة التي تستنزف المياه الجوفية وتُلوّث المجاري المائية (Al-Mudaffar Fawzi et al., 2016). منطق الاستخراج يُعيد إنتاج نفسه في سياق مختلف.

المشترك بين وادي درعة والأهوار هو أن النساء يقفن في الخط الأمامي لتبعات هذه الدائرة، وفي الخط الأخير حين تُصنع القرارات بشأنها.

دراسة حالة: أزمة المياه في العراق

د.الهام مكى

نفّذ النظام العراقي السابق في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات مشاريع صرف ضخمة استهدفت تجفيف الأهوار كسياسة عقابية جماعية، فقدت خلالها أهوار الوسط 97% من غطائها المائي وتحوّلت إلى أراضٍ جرداء وقشور ملحية. ترافق هذا التدمير الداخلي مع موجة إقليمية من السدود منذ أواخر الخمسينيات: أكثر من 22 سداً تركياً و4 سدود سورية بسعة تخزينية تفوق التدفق السنوي للفرات بخمسة أضعاف، وإغلاق إيراني لنهر كارون الذي يغذي نحو نصف تدفق شط العرب.

تضافرت هذه العوامل مع تدهور جودة المياه — الناجم عن تصريف مالح من مشاريع الري واحتجاز الرواسب خلف السدود — لتنتج كارثة بيئية دمّرت منظومة أصيلة امتدت على 15,000 كيلومتر مربع، وأودت بحضارة عمرها خمسة آلاف عام، وهجّرت ما لا يقل عن 40,000 من سكان الأهوار، فيما يعيش الباقون في هشاشة بالغة.

لعبت حقول النفط دوراً مزدوجاً في هذا الدمار: تجفيف أولي لأكثر من ألف كيلومتر مربع لإقامة البنية التحتية النفطية، واستنزاف مستمر حتى اليوم عبر ضخّ المياه في الطبقات الجوفية لرفع ضغط الخزانات، مع تلويث ما تبقى بالمواد الكيميائية والهيدروكربونات ,ما يجعل الأهوار المجاورة لحقول النفط الأكثر شحاً في مياه الشرب والزراعة.

ورغم تعافٍ نسبي بعد 2003 بفضل إعادة تأهيل دولية-محلية مشتركة، يبقى هذا التعافي هشاً: تتضافر موجات الجفاف وارتفاع الحرارة القصوى مع استمرار السدود الإقليمية، في مشهد قد يُفضي إلى جفاف كامل لمصدري المياه العذبة بحلول 2040. وتتوقع الدراسات اتساع الفجوة بين الطلب والمخزون من خمسة إلى أحد عشر مليار متر مكعب بحلول 2035 , فجوة تزداد خطورة مع ضعف مؤسسات الدولة.

تحمّلت النساء العبء الأكبر من هذا التراكم التاريخي، إذ تواجهن الأزمة البيئية بحكم أدوارهن الاجتماعية بشكل غير متساوٍ مع الرجال، دون سياسات تعترف بهذا التمايز. تُنفق النساء أوقاتاً طويلة في جلب المياه من مسافات بعيدة والتعامل مع ملوحتها وتلوثها — وقت مسروق من التعليم والعمل والمشاركة المجتمعية — مع تبعات صحية مباشرة: ارتفاع الأمراض الإنجابية والمزمنة، والإجهاض التلقائي، والتشوهات الخلقية، وأمراض الكلى والجلد والتنفس، إضافة إلى عبء رعاية الأطفال المرضى جراء التلوث نفسه.

قبل تدهور الأهوار، منح الاقتصاد الكفافي التقليدي — صيد السمك وتربية الجاموس وصناعة الألبان والحصير، القائم على التكافل والمقايضة لا الربح — النساءَ استقلالية تفاوضية داخل الأسرة. ومع جفاف الأهوار وموت الجاموس وانهيار الثروة السمكية، تضاءل هذا المصدر فأصبحت المرأة أكثر تبعية اقتصادية وأقل قدرة على المقاومة الأسرية، ولجأت أسر كثيرة إلى تزويج بناتها مبكراً كآلية لتخفيف الأعباء — إذ تتحول الفتاة من "عبء" إلى "حل" في معادلة الفقر، فتُحرم من التعليم وتتعرض لمخاطر صحية وحقوقية جسيمة.

تتضاعف هذه التحديات مع هجرة الرجال أو الأسر إلى هوامش المدن، حيث تفقد النساء شبكة الدعم القبلي التي كانت حمايتهن الوحيدة، فيلجأن إلى اقتصاد الظل المعرَّض للاستغلال والتحرش، لافتقارهن غالباً المهارات التي يتطلبها الاقتصاد الرسمي. ويرافق فقدان هذه الاستقلالية تهميشٌ شبه كامل للنساء عن قرارات إدارة المياه وإعادة تأهيل الأهوار . قرارات تُتخذ على مستويات قبلية وحكومية تغيب عنها النساء، فتأتي الحلول المقترحة ناقصة أو غير ملائمة لاحتياجاتهن الفعلية.

كيف تقاوم النساء

في وادي درعة، تتخذ مقاومة النساء ثلاثة أشكال. الأول صون المعرفة المحلية: فبالرغم من تدهور أنظمة الري التقليدية، تظل الحرف اليدوية كالفخار والمشغولات من مواد الواحة من أكثر الممارسات صمودًا، وهي تحمل في طياتها معرفة بالإيقاعات البيئية المحلية وتنقلها بين الأجيال (Bossenbroek & Ftouhi, 2024). والثاني هو التنظيم الاقتصادي: إذ طوّرت النساء تعاونيات حرفية توفّر دخلاً نسبيًا وتُنشئ فضاءات لتبادل المعلومات وبناء التضامن في مواجهة القرارات المفروضة من فوق (FAO, 2025). أما الثالث فهو الضغط الجماعي على قرارات تخصيص المياه: فحين تُقرر الدولة أو المستثمرون من يحصل على الماء ومن لا يحصل، تتنظّم النساء للمطالبة بأن تُؤخذ احتياجات الأسر والفلاحين الصغار في الاعتبار في مواجهة الاستثمارات التصديرية الكبرى التي تستنزف المياه الجوفية المشتركة. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الميدانية المتاحة وثّقت هذه الأشكال أساسًا عبر أصوات الرجال، وهذا الغياب التوثيقي ذاته مشكلة منهجية تُنبّه إليها الإيكولوجيا السياسية النسوية.

وفي الأهوار العراقية، ما تقاومه النساء ليس سياسة واحدة بل تراكم أجيال من التدمير، وما يُدافعنَ عنه هو نظام معرفي آخذ في الاندثار. وقد أتاحت برامج تدريب نسوية في الجبايش مطلع 2026 لأكثر من خمسين امرأة استعادة مهارات نسج القصب وإنتاج الألبان. وكما قالت إحدى المشاركات: «علّمتني أمي هذه الحرفة؛ كانت جزءًا من حياتنا. لكننا توقفنا لأن المواد أصبحت شحيحة». هذه الجملة تُلخّص ما تُسمّيه الإيكولوجيا السياسية النسوية «ذاكرة الموارد»: وهي معرفة تسكن في الأجساد والممارسات اليومية لا في الكتب والمؤسّسات (UNDP, 2026).

تصطدم هذه المقاومة بكل أشكالها بعائق واحد: ضيق المساحة المؤسّسية. فالمعرفة التي تحملها النساء لا تُستدعى في جلسات التخطيط المائي، والتعاونيات التي يبنينها لا تُمثَّل في مجالس إدارة الموارد. وهذه الهوّة بين الفاعلية الميدانية والغياب المؤسّسي هي ما يجعل المقاومة ضروريةً للصمود لكنها غير كافية لتغيير البنية.

المحور الرابع: النموذج الاستخراجي العالمي سرقة المياه

ثمة شكل من أشكال الحرمان المائي لا يأتي من الحرب ولا من سياسات التقشف ولا من الفقر الريفي المتوارث، بل يأتي من بعيد، من قرارات تُتخذ في مكاتب شركات وصناديق استثمار وحكومات خليجية وأوروبية، ثم تُترجَم على الأرض إلى آبار جوفية تُستنزف ومحاصيل تُصدَّر ومجتمعات تُهجَّر. هذا ما تُسمّيه أدبيات أميركا اللاتينية بـ«النموذج الاستخراجي»، وهو مفهوم نشأ عند نقطة التلاقي بين التفكير الأكاديمي ونضال المجتمعات الأصلية ضد نموذج تنموي يستخرج الموارد الطبيعية ويُصدّرها من دون أن يترك للمجتمعات المحلية سوى الآثار البيئية والاجتماعية.

وفي المنطقة العربية، يتكشف النموذج الاستخراجي يومًا بعد يوم بأشكال جديدة تتضافر فيها الاستثمارات الأجنبية في الأراضي والمياه، والديون التي تُكبّل الدول وتُجبرها على فتح مواردها، وما يمكن تسميته بـ«الاستعمار المناخي»، حيث تُستغل موارد الجنوب لمواجهة تحديات المناخ في الشمال، بينما تواجه المجتمعات المحلية آثار هذا الاستنزاف وحدها.

من المُتحكِّم؟ هندسة سرقة المياه

استنفذت دول الخليج مياهها الجوفية في الثمانينيات جراء إنتاج زراعي مكثّف، حتى انخفض منسوبها بأكثر من ألف قدم في بعض المناطق واضطرت إلى التخلي عن ثلث مزارعها (National Geographic, 2021). والحل الذي وجدته لم يكن ترشيد الاستهلاك بل تصدير المشكلة: بين 2000 و2022 استحوذت على أكثر من مليوني هكتار في الخارج، أكثر من ثلثها في دول عربية أخرى — نصف مليون هكتار في السودان و157,000 في مصر.

تمتلك شركات إماراتية وسعودية نحو 120,000 هكتار في توشكى بجنوب مصر تُروى من مياه النيل، فيما كشفت وثائق داخلية أن مزرعة واحدة في ودّ حامد السودانية تُدرّ 86 مليون دولار سنوياً من استنزاف المياه وتلويث الأراضي بالأسمدة والمبيدات. الربح يذهب للمستثمر، والفاتورة البيئية يدفعها السودان.

ولا يقتصر هذا النمط على الخليج: في المغرب

تستنزف الاستثمارات الأوروبية الفرشات الجوفية لزراعة الطماطم والحمضيات للتصدير على حساب الأمن الغذائي المحلي (MERIP, 2014)، فيما تضيف الاستخراجية الخضراء — كمشروع بطاريات الليثيوم في طنجة بشراكة صينية — طبقة جديدة من الاستهلاك المائي والنفايات في بلد يعاني أصلًا من إجهاد مائي هيكلي. الجنوب، في كل هذه الحالات، يتحمّل التكلفة البيئية لتحوّل يخدم أسواق الشمال.

والمفارقة الصارخة هي أن هذه الديناميكية تُعيد إنتاج علاقات استعمارية بأدوات جديدة: دول الخليج تستهدف بالتحديد دولًا كالسودان وإثيوبيا ذات الموارد المائية والأراضي الوفيرة، لكن سكانها يعانون بانتظام من المجاعة وسوء التغذية جراء الحروب والجفاف. والموارد التي تُسقي محاصيل تُصدَّر للخارج هي الموارد ذاتها التي تنقص المجتمعات المحلية؛ ففي السودان مثلًا، يُصدَّر السكر الخام إلى إسبانيا بينما يستورد السودان 25% من احتياجاته من السكر المُصنَّع من الإمارات.

ماذا تتحمّل النساء؟ العبء غير المرئي للنموذج الاستخراجي

حين تُستنزف المياه الجوفية أو تُحوَّل إلى محاصيل تصديرية، لا تسقط التبعات بالتساوي على السكان. فالنساء في المجتمعات الريفية هن الأكثر تضرراً، إذ يتحملن مسؤولية توفير المياه للأسر، ويواجهن أعباءً مضاعفة كلّما ازداد الشح. تُظهر تقارير المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والتنمية المستدامة (IGF) أن مشاريع الاستخراج لا تُلوّث الطبيعة فحسب، بل تُثقل كاهل النساء بأعباء عمل إضافية للحصول على الموارد النادرة (IGF, 2022).

وفي العراق تتجلّى هذه الآلية بوضوح: شركات النفط العالمية لا تستهلك كميات هائلة من المياه الجوفية في عمليات الاستخراج والتكرير فحسب، بل تُلوّث ما تبقّى منها عبر المخلفات الصناعية في شط العرب والمجاري المحيطة بحقول الاستخراج، محوّلةً منابع الشرب التقليدية إلى مصادر تسمّم بطيء (منظمة طبيعة العراق، 2023) — ندرة وتلوث في آنٍ واحد، تتحمّل النساء ثمنه المضاعف بوصفهن المسؤولات عن تطهير المياه والرعاية الصحية للأسرة.

أما في مصر، فيُصدَّر الغاز الطبيعي لسدّ حاجات أوروبا بينما تعاني المجتمعات المحلية من انقطاعات الكهرباء والتلوث، في نموذج يُحوّل المنطقة إلى «مناطق تضحية» تتحمل فيها النساء خصوصاً التكلفة دون أن تجني الفائدة (MERIP, 2014). ولا يمكن فصل هذا الواقع عن الديون التي تُجبر الدول المدينة على فتح أراضيها ومواردها أمام الاستثمارات الأجنبية بشروط غير عادلة، مُكرِّسةً تبعية اقتصادية يصعب كسرها..

كيف تقاوم النساء؟ من الرفض إلى المطالبة بالسيادة

لم تقف مجتمعات المنطقة مكتوفة الأيدي: في السودان، رفض البرلمان قبول مزيد من الاستثمارات الزراعية الأجنبية، وخرج محتجون عام 2013 رفضاً للاستيلاء على الأراضي لصالح مستثمرين خليجيين. وفي المغرب، طالب مزارعو زاكورة بتقييد التراخيص وتفعيل الرقابة، ما دفع السلطات لفرض حظر مؤقت على زراعة البطيخ في الإقليم.

غير أن أكثر أشكال المقاومة أثراً هو ما يمكن تسميته «المطالبة بالسيادة المائية»: رفض تأطير المياه كسلعة يُحدّد سعرها وتوزيعها السوق الدولية، والمطالبة باعتبارها حقاً جماعياً تُديره المجتمعات المحلية بشروطها. وتقود النساء هذا الطرح من موقع المعايشة اليومية لتكاليف النموذج الاستخراجي: حين تُصدَّر ثروة الأرض والماء إلى الخارج، أول من يدفع الثمن هي المرأة التي تمشي أبعد لجلب الماء، وتُعاني أولًا من التلوث، وتفقد وقتها في سد ما تركته الشركات خلفها.

من هذا الموقع تنشأ معرفة عملية بتكاليف الاستنزاف لا تجدها في أي تقرير استثماري.

04

الخاتمة: نحو نسوية المياه

من فجيج إلى غزة، ومن الأهوار العراقية إلى الأراضي السودانية المؤجَّرة لعقود، رسمت هذه الورقة صورة واحدة تتكرر بأشكال مختلفة: حرمان مائي لا يُفسَّر بالجغرافيا أو المناخ، بل بقرارات تُتخذ في مكاتب بعيدة عن من يدفع ثمنها. وما تكشفه المحاور الأربعة مجتمعةً هو أن هذا الحرمان ليس إخفاقاً تقنياً قابلًا للإصلاح بأدوات أكثر كفاءة، بل نتاج بنيوي لأنظمة سلطة تُنتج الحرمان وتُعيد إنتاجه بصورة منهجية وتحمل النساء عبأه الأثقل لأن بنى النوع الاجتماعي تضعهن في الخط الأمامي لتداعيات الأزمة وفي الخط الأخير لعمليات صنع القرار.

نقد خطاب الندرة الطبيعية وخطاب الإدارة التقنية

يُهيمن على السياسات المائية في المنطقة العربية وخارجها خطابان متكاملان: الأول خطاب «الندرة الطبيعية» الذي يردّ الأزمة إلى جغرافيا المنطقة وضغطها الديموغرافي، وحلّه في تقنيات الترشيد والمصادر البديلة. والثاني خطاب «الإدارة التقنية» الذي يردّها إلى سوء التوزيع، وحلّه في حوكمة أفضل وشبكات أحدث. وما تُبيّنه هذه الورقة هو أن الخطابين — رغم تناقضهما الظاهر — يشتركان في إخفاء الشيء ذاته: علاقات القوى التي تُنتج الحرمان وتُوزّع تكاليفه.

فحين يصف خطاب الندرة شُح المياه في وادي درعة كحتمية جغرافية، يُخفي قرارات وجّهت الاستثمارات نحو الزراعات التصديرية على حساب مجتمعات الواحة. وحين يصف خطاب الإدارة التقنية شبكات غزة كـ«بنية متهالكة» تحتاج ترميماً، يُخفي استهدافها العسكري المتعمّد. وحين تُقدَّم الخصخصة في المغرب ومصر والأردن كضرورة كفاءة، يُخفي هذا الطرح أن تكاليفها تتركّز على الأسر الفقيرة، وداخلها على النساء. والأكثر إيلاماً أن كلا الخطابين يجعل النساء موضوع التدخل لا فاعلات فيه — مستفيدات أو مؤشر نجاح، لا شريكات في صياغة الحلول. وهذا ما تُسمّيه الورقة «التمثيل الرمزي»: حضور النساء في الخطاب دون حضورهن في السلطة..

الحلول التقنية والتمثيل الرمزي: حدود لا تكفي

لا تُعارض هذه الورقة الحلول التقنية من حيث المبدأ؛ فمحطات التحلية وتقنيات الري ضرورية. لكنها تُعارض تقديمها حلولًا كافية دون إصلاح البنى التي أنتجت الأزمة: محطة تحلية تُديرها شركة متعددة الجنسيات في منطقة مُستنزَفة تاريخياً تُضيف طبقة تبعية جديدة بدل أن تحلّ الأزمة، وشبكة تُعاد هندستها تحت حصار متواصل لن تصمد دون معالجة الحصار نفسه. وبالمثل، لا يكفي التمثيل الرمزي للنساء — نسبة في لجنة، أو صورة في وثيقة مشروع — ما لم يُترجَم إلى سلطة فعلية في تعريف المشكلة وتصميم الحل وتقييم النتائج؛ فهو خلاف ذلك يُهدّئ الضمير المؤسسي دون أن يُغيّر توزيع السلطة.

المطالب الأساسية للتحوّل

تدعو هذه الورقة إلى خمسة مطالب متشابكة:

أولًا، الاعتراف بالحرمان المتشابك إطاراً تشخيصياً ملزماً: كل سياسة مائية يجب أن تبدأ بسؤال من يُحرَم من الماء ولماذا، عبر تقييمات جندرية وطبقية وجغرافية تُؤسِّس تعريف المشكلة من البداية لا كملحق لاحق.

ثانياً، إعادة تعريف المعرفة المائية المعتمدة: فالخبرة لا تكمن في شهادات الهندسة وحدها، بل في المعرفة العملية المتراكمة لدى نساء يتعاملن مع المياه يومياً منذ أجيال — معرفة لا تُعوَّض بنموذج حسابي، وتندثر حين يُقصى حاملوها من مجالس القرار.

ثالثاً، كسر دورة الحرمان: ما دامت النساء مُستبعدات من ملكية الأرض وجمعيات الماء ومجالس الحوكمة، فإن أي إصلاح مائي لن يصل إليهن بعدل. هذا يستوجب إصلاحاً متزامناً في قوانين الأرض والملكية والمشاركة السياسية.

رابعاً، مساءلة الفاعلين العالميين: عقود شركات النفط، شروط الإقراض الدولي، وقرارات دول المنبع التي تبني السدود دون معاهدات عادلة — كل هذا يستوجب آليات مساءلة دولية لا مجرد ضغط دبلوماسي.

خامساً — وهو ما تُسمّيه الورقة «نسوية المياه» — إعادة تصوّر الماء علاقةً اجتماعية لا سلعة اقتصادية: بنية علاقات بين البشر وبعضهم وبيئتهم، تتشكّل بالتاريخ والسياسة والنوع معاً. وهذا يفتح آفاقاً لحوكمة تُعيد الاعتبار للأنظمة العرفية والمعرفة المحلية والملكية الجماعية، لا كحنين للماضي بل كمصدر لعدالة مائية فعلية.

المراجع

* مرصد نساء اليمن. (2023). لجان المياه النسوية في اليمن: توثيق التجارب. صنعاء.
* مسالم، س. (2025). الحق في الماء في المغرب بين الندرة وتفاوتات الولوج: نحو عدالة مناخية ومجالية. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (ANND).
* منظمة الحق. (2025). تقرير: الأوامر العسكرية الإسرائيلية وقطاع المياه في الضفة الغربية 2019-2025. رام الله.
* منظمة طبيعة العراق. (2023). تقرير التلوث المائي في جنوب العراق. بغداد.
* منظمة طبيعة العراق. (2023). تقرير التلوث المائي في جنوب العراق: الأثر على المجتمعات المحلية. بغداد.
* Al-Mudaffar Fawzi, N., Goodwin, K. P., Mahdi, B. A., & Stevens, M. L. (2016). Effects of Mesopotamian Marsh (Iraq) desiccation on the cultural knowledge and livelihood of Marsh Arab women. Ecosystem Health and Sustainability, 2(3), e01207.
* Al-Qadasi, A., Al-Nozaily, F., & Alghenaim, A. (2025). Challenges and solutions in water management: Yemen's water policies and practices. Water Policy, 27(3), 317-335.
* Al-Sabbak, M., Sadik Ali, S., Savabi, O., Savabi, G., Dastgiri, S., & Savabieasfahani, M. (2012). Metal contamination and the epidemic of congenital birth defects in Iraqi cities. Bulletin of Environmental Contamination and Toxicology, 89(5), 937–944. Link
* B'Tselem. (2023). Acting the landlord: Israel's policy in Area C, the West Bank. Link
* Bakker, K. J. (2004). An uncooperative commodity: Privatizing water in England and Wales. Oxford University Press.
* Bossenbroek, L., & Ftouhi, H. (2024). Altering water flows in the Draa Valley, Morocco. In A feminist analysis of water conflicts (Chapter 26). Taylor & Francis.
* Bossenbroek, L., Ftouhi, H., Kadiri, Z., & Kuper, M. (2023). Watermelons in the desert in Morocco: Struggles around a groundwater commons. Water Alternatives, 16(1), 87-107.
* Carnegie Council for Ethics in International Affairs. (2004). The Marsh Arabs of Iraq: The legacy of Saddam Hussein. https://www.carnegiecouncil.org/
* Carnegie Endowment for International Peace. (2024). The looming climate and water crisis in the Middle East and North Africa. Link
* Carnegie Endowment for International Peace. (2024, April). The looming climate and water crisis in the Middle East and North Africa. Link
* Carnegie Endowment for International Peace. (2025). Struggling over every drop: Yemen's crisis of aridity and political collapse. Link
* Chatham House. (2025). Iraq's water crisis: Dammed by neighbours, failed by leaders. Link
* Circle of Blue. (2013). Iraq's first national park: A story of destruction and restoration in the Mesopotamian Marshlands. Link
* Clingendael. (2016). The role of water in the Syrian and Iraqi civil wars. Link
* Crenshaw, K. (1989). Demarginalizing the intersection of race and sex: A Black feminist critique of antidiscrimination doctrine, feminist theory and antiracist politics. University of Chicago Legal Forum, 1989(1), 139–167.
* Davis, D. K. (2006). Neoliberalism, environmentalism, and agricultural restructuring in Morocco. The Geographical Journal, 172(2), 88-105.

* FairPlanet. (2026, February). Yemen's vanishing wells. Link
* Grokipedia. (2026). Draining of the Mesopotamian Marshes. Link
* Human Rights Watch. (2023). Houthi and Yemeni government violations of the right to water in Taizz. Link
* Human Rights Watch. (2024). Gaza: Water as a weapon of war. Link
* Human Rights Watch. (2024). Sudan: Water systems deliberately targeted. Link
* Ibrahimi, Z. (2025). Beyond scarcity: Social inequality and the politics of water in Morocco. Arab Reform Initiative. Link
* IGF (Intergovernmental Forum on Mining, Minerals, Metals and Sustainable Development). (2022). Gender and extractives: Strengthening benefits and reducing harm. Link
* InfoNile. (2020). How Egypt's water feeds the Gulf. Link
* InfoNile. (2020, March). How Egypt's water feeds the Gulf. Link
* International Assessment of Trade Policy (IATP). (2001). IMF forces water privatization on poor countries. Link
* International Growth Centre. (2025). How can Jordan achieve water tariff reforms despite rising costs? Link
* International Monetary Fund (IMF). (2017). Jordan: Selected issues (IMF Staff Country Reports, Vol. 2017, Issue 232). Link
* Lightfoot, D. R. (1996). Moroccan khettara: Traditional irrigation and progressive desiccation. Geoforum, 27(2), 261-273.
* Medecins Sans Frontieres (MSF). (2022). Yemen: Health and water crisis report. Link
* MERIP. (2014). Water, energy and human insecurity in the Middle East. Link
* MERIP. (2021). Government efforts to reduce inequality in Morocco are only making matters worse. Link
* MERIP. (2024). Extractive agribusinesses: Guaranteeing food security in the Gulf. Link
* Middle East Research and Information Project (MERIP). (2014, July). Water, energy and human insecurity in the Middle East. Link
* Middle East Research and Information Project (MERIP). (2024, July). Extractive agribusinesses — Guaranteeing food security in the Gulf. Link
* National Geographic. (2021). Gulf countries look to farm abroad as aquifer dries up. Link
* National Geographic. (2021, May 3). Gulf countries look to farm abroad as aquifer dries up. Link
* OCHA. (2023). Yemen humanitarian update: Water, sanitation and hygiene.Link
* Pulitzer Center. (2019). Land grabbing and its implications for Sudanese. Link
* Pulitzer Center. (2019, May 30). Land grabbing and its implications for Sudanese. Link
* Rocheleau, D., Thomas-Slayter, B., & Wangari, E. (Eds.). (1996). Feminist political ecology: Global issues and local experience. Routledge.
* Scott, J. C. (1985). Weapons of the weak: Everyday forms of peasant resistance. Yale University Press.
* Sultana, F. (2020). Embodied intersectionalities of urban citizenship: Water, infrastructure, and gender in the Global South. Annals of the American Association of Geographers, 110(5), 1407–1424. Link
* Sultana, F., & Loftus, A. (2012). The right to water: Politics, governance and social struggles. Earthscan.
* Transnational Institute (TNI). (2008). Water privatisation in Morocco. Link
* UNDP. (2026). Preserving heritage, restoring livelihoods: Women of Iraq's marshes reclaim traditional knowledge. Link

* UNFPA. (2022). Gender-based violence and water insecurity in Yemen. Link
* UNFPA. (2024). Reproductive health crisis in Gaza. Link
* United Nations General Assembly. (2010). Resolution 64/292: The human right to water and sanitation. United Nations.
* USAID. (2012). Water and sanitation: Egypt. Link
* Violante, C. (2021). Liquidity: Water and investment in mandate Palestine. Jerusalem Quarterly, 87.
* Wikipedia. (2025). Draining of the Mesopotamian Marshes. Link
* World Health Organization (WHO). (2023). Yemen: Cholera situation report. Link
* World Health Organization (WHO). (2024). Gaza: Health and water situation assessment. Link
* Yale Environment 360. (2023). After comeback, southern Iraq's marshes are now drying up. Link
* Zwarteveen, M., & Boelens, R. (2014). Defining, researching and struggling for water justice: Some conceptual building blocks for research and action. Water International, 39(2), 143–158.

تعمل **شبكة المنظّمات غير الحكوميّة العربيّة للتنمية** في 12 دولة عربيّة، مع 9 شبكة وطنيّة (وعضويّة ممتدة لـ 250 منظّمة مجتمع مدني من خلفيّات مختلفة) و 25 عضو من منظّمات غير حكوميّة.

ص.ب المزرعة 14/5792 بيروت، لبنان